



نخيل نيوز | متابعة

أقر مجلس مفوضي هيئة الإعلام والاتصالات مشروع دراسة رخص الإنترنت الثابت فائق السرعة، إضافة إلى تأكيد فرض رسوم خدمة على شركات الهاتف.

وجاء في بيان الهيئة أن المجلس أكد "قراره بشأن فرض أجور خدمة بنسبة 20% على شركات الهاتف النقال، مع التشديد على الالتزام بتنفيذه واستحصال المبالغ وفقاً لقرار مجلس الوزراء، في إطار تنظيم الإيرادات وتعزيز موارد الدولة"

وأضاف "كما أقر المجلس الموافقة على مشروع دراسة رخص الإنترنت الثابت فائق السرعة (5G)، لما له من أهمية في تطوير خدمات الإنترنت الثابت وتوسيع نطاقها لتلبية احتياجات المستخدمين.

وتأتي خطوة هيئة الإعلام والاتصالات بتنظيم رخص الإنترنت الثابت بالتزامن مع إجراءات حكومية لتعظيم الإيرادات غير النفطية، ومنها فرض رسوم الـ 20% على شركات الهاتف النقال.